آفاق الاستثمار فى التصنيع الغذائى فى مصر
الآمال والمعوقات

م. رشيد محمد رشيد

رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات فايـن فـودز
عضـو المجلـس الرئاسى المصـرى - الأمريكـى
عضو مجلس إدارة المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

مقدمـة:

أود فى البداية أن أهنئكم بمناسبة انعقاد المؤتمر الرابع "لعلـوم وتكنولوجيـا الأغذيـة" الذى ينعقد فى رحاب جامعة الإسكندرية العريقة للمرة الرابعة على التوالى ، وأشكركم على دعوتكم الكريمة لى لإلقاء كلمة فـى افتتاحيـة المؤتمـر والـذى يعكس حرصكم علـى التعـاون الصادق بين الجامعة والصناعة وتحقيق الاستفادة المتبادلة لكلا الطرفين وهذا مـا نطمـح اليـه نحن رجال الصناعة والأعمال والاقتصاد وخاصة فى جانب تطوير المناهج التعليمية لتتمشـى مع التطور الهائل فى الصناعة وتكنولوجيا التصنيع ومتطلبات سوق العمالة .

ولا يخف عليكم التطور الهائل الذى حدث فى التصنيع الغذائى فى مصر في الآونـة الأخيرة وخاصة بعد تطبيق السياسات الاقتصادية الحـرة فـى عهد الرئيس / مبـارك ، وفتـح الأسواق أمام المنافسة الحرة مما أدى إلى تغير إستراتيجيات الإنتاج والتصنيع للسلع والمـواد الغذائية بالإضافة إلى دخول سلع غذائية جديدة على السوق والمستهلك المصـرى سواء عـن طريق مستوردين أو مصنعين مصريين أو أجانب وكذلك الاندماج والشراكة التى حدثـت بيـن بعض الشركات الكبرى المصرية وأخرى عالمية ودولية ومن ناحية أخرى أحدثت السياسـات الاقتصادية الجديدة تغيرات فى التوجيهات الإنتاجية حيث كانت العديد من المصانع تنتج ما لا يحتاجه السوق المصرى ، حسب توجيهات القيادات الصناعية ، دون الاهتمام بدراسة السـوق والأذواق واحتياجات المستهلكين وكذلك جودة المنتـج وتميزه ، ولكـن مـا حـدث فـى الفـترة الأخيرة قضى على هذه التوجيهـات الإنتاجيـة "المعوقـة" وأصبحـت الصناعـات الغذائيـة أكـثر تطورا وحرصا على إنتاج ما يحتاجه السوق المصرى وما تتطلبـه الأذواق بعـد دراسـة جيـدة للسوق من خلال إدارات متخصصة فى أبحاث السوق Market Research ومراكز تطويـر المنتجات وإدارات الجودة المتخصصة فى الارتقاء بجودة المنتج ليصبح أكثر قوة فى مواجهـة المنافسة الشرسة فى سوق السلع الغذائية فى مصر .

ورغم هذا التطور الذى أشرت اليه لابد من التأكيد على أن التصنيع الغذائى فى مصر لا زال فى مراحله الأولى وأن هذا القطاع لا زال تأثيره الإيجابي على الدخل القومى محدود للغاية فإن استهلاك الفرد المصرى من السلع الغذائية المصنعة يتزايد بشكل ملحوظ فى السنوات الأخيرة ولا يتناسب مع حجم التصنيع الغذائى فى مصر .

وإننا لا ننكر أن فرصة هذا القطاع فى النمو كبيرة للأسباب الآتية :

١- أن مصر بلد زراعى من الطراز الأول وتتمتع بكل المقومات التى تمكنها من إنتاج كميات ونوعيات متميزة من المنتجات الزراعية المقابلة للتصنيع .
٢- أن مصر تتمتع بميزة تنافسية من حيث مواسم الإنتاج الزراعى وتنوعه مما يؤهلها لتحقيق معدلات نمو عالية فى صادرات هذه السلع سواء فى صورتها الطازجة أو المجففة أو المصنعة .
٣- أن السوق المحلى لازال فى تعطش لمزيد من المنتجات الغذائية المصنعة بتكنولوجيا حديثة قادرة على تقديم منتجات على مستوى تصنيعى مرتفع الجودة وبسعر مناسب فى نفس الوقت ولعلكم تدركون ما حققته ثورة تكنولوجيا الأغذية فى المجتمعات الأمريكية والأوربية والتى أدت إلى تغير عادات وتقاليد التغذية فى هذه الدول .

وإذا كنت قد أشرت فى مطلع حديثى إلى محدودية دور التصنيع الغذائى فى مصر مقارنة بالخارج فهذا يرجع إلى الفجوة الغذائية الكبرى التى تشهدها مصر بين أرقام الصادرات وأرقام الواردات فى هذا القطاع واسمحوا لى أن أعرض عليكم بعض الأرقام الفعلية لوضع الميزان التجارى الزراعى المصرى :

أولا: نسبة الصادرات الزراعية لمجمل الصادرات المصرية انخفضت إلى ٩٪ عام ١٩٩٨ بعد أن كانت ١٩٪ عام ١٩٩٠ .

ثانيا: وصل قيمة الصادرات الزراعية المصنعة ٢٣٠ مليون جنيه وهى تمثل ١,٥٪ من قيمة مجمل الصادرات المصرية التى وصلت إلى ١٦ مليار جنيه .

ثالثا: زيادة الواردات الزراعية المصرية من ٢ مليار جنيه عام ١٩٨٥ إلى ١٠ مليار جنيه عام ١٩٩٨ فى حين تصل قيمة صادراتنا من السلع الزراعية ٢ مليار جنيه فقط وبحسبة بسيطة نجد أن عجز الميزان التجارى الزراعى وصل إلى ٨ مليار جنيه عام ١٩٩٨ .

رابعا: تصل نسبة عجز الميزان الزراعى إلى ٣٠٪ من عجز الميزان التجارى للدولة .

ويجب أن نذكر بكل وضوح أن هناك معوقات رئيسية لتنمية هذا القطاع الحيوى وزيادة فاعليته فى مجال الإنتاج والتصدير والتوسع فى الصناعات الغذائية فى مصر وأهم هذه المعوقات :

١- **حجم الإنتاج:** فلا زال هذا الجانب يشكل الأهمية القصوى لزيادة فاعلية التصنيع الغذائى فى مصر فعدم الاستقرار فى الإنتاج المحلى وعدم توافره بالحجم والمواصفات المطلوبة لتغطية متطلبات التصدير إلى جانب عدم تمشيه مع الأهداف التصديرية المحددة يخلق حالة من عدم الاستقرار مع الأسواق الخارجية كما ونوعا ـ كما يؤدى إلى عدم اطمئنان الأسواق الخارجية على قدرتنا على توفير احتياجاتها وتنفيذ التعاقدات بشكل منتظم .

٢- **نوعية المنتج ومواصفاته العالمية:** يمثل نوعية المنتج عاملا مهما فى استمرار التصدير والمحافظة على الأسواق الخارجية ـ فاستمرار جودة السلع المصدرة على نفس المواصفات المقبولة لها فى الأسواق يشكل ضمانا للسلعة ذاتها أما إختلال هذه النوعية وعدم مسايرتها لمستويات الجودة العالمية تؤدى إلى فقد الثقة فى السلع المصرية المصدرة وقدرتها على الصمود فى وجه المنافسين .

٣- **ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعى:** إن الاتجاه العالمى السائد حاليا هو التضخم والارتفاع المستمر فى أسعار الإنتاج الزراعى وفى المستلزمات الداخلة فى إنتاج هذه السلع الأمر الذى يشكل عبئا على الإنتاج المصرى من هذه السلع لمجاراة الأسعار العالمية وخاصة أن تكاليف الإنتاج فى مصر مرتفعة أيضا وتمثل عائقا على المصدر فى محاولته لفتح أسواق خارجية .

إلا أننا كرجال أعمال قد لمسنا فى الآونة الأخيرة جهد حكومة الدكتور / كمال الجنزورى ، فى إزالة الغموض فى العديد من القرارات الاقتصادية الحكومية لتسهيل وتشجيع العملية التصديرية ودفعها إلى الأمام وهذا ما أكده الدكتور / الجنزورى فى تعقيبه أمام مجلس الشورى يوم ٢٢ فبراير ١٩٩٩ عن تقرير المجلس المتعلق بالتسويق الزراعى حيث وضع جوهر المشكلة فى أن ننتج سلعة للتصدير وهذا يختلف تماما عن المفهوم السائد منذ زمن طويل وهو أن ننتج للسوق المحلى ثم نصدر الفائض وعادة ما يكون هذا الفائض غير مطابق لمستلزمات الجودة العالمية .

واسمحوا لى أن أتقدم ببعض الاقتراحات للمساهمة فى تقديم حلولا عملية لسد الفجوة فى التصنيع والإنتاج الغذائى فى مصر ، و أدعو ٣ قطاعات للمساهمة الجادة فى حل هذه المشكلات والانطلاق لتطوير وتقوية دور هذا القطاع فى منظومة الاقتصاد المصرى .

أولا : القطاع الخاص

١- **دراسة متطلبات الأسواق الخارجية والداخلية:** لابد أن يكون اتجاه القطاع الخاص لتنمية وتطوير التصنيع الغذائى فى مصر مبنى على رؤية وأهداف واضحة للإنتاج عن طريق الدراسة الواعية لمتطلبات الأسواق الداخلية والخارجية وكذلك إستغلال الطاقات العاطلة فى القطاع الصناعى فى زيادة الإنتاج والإرتقاء بالجودة وذلك من خلال المشاركة مع أطراف دولية تمتلك التكنولوجيا والقدرة على ترويج منتجاتنا دوليا .

٢- الاستفادة من تكنولوجيا التصنيع العالمية وجلب هذه التكنولوجيا لتوسيع ومضاعفة الإنتاج بما يتناسب مع متطلبات السوق المحلى والسوق الدولى لمواكبة ثورة التصنيع وتحديات الجات والعولمة الإنتاجية القادمة مع مطلع القرن القادم .

٣- **التطور الإدارى:** مما لاشك فيه أن تطوير أداء ومهارات الموارد البشرية فى مصر أصبح إحدى القضايا الهامة . فتطوير الإدارة والأفراد سيؤدى بكل المقاييس إلى تطوير الإنتاج ونظم العمل الداخلية مما يدفعنا إلى تقديم منتج قادر على المنافسة سواء فى السوق المحلى أو السوق العالمى .

ثانيا : القطاع الحكومى:

لا أحد ينكر أن على الحكومة المصرية مضاعفة الجهد لتطوير التصنيع وتحديثه لملاحقة التطورات المذهلة فى هذا المجال . فدور الحكومة يتمثل فى:

١- فتح الأسواق الخارجية: وهذا عن طريق إنهاء الاتفاقيات التجارية مثل الشراكة الأوربية والمنطقة الحرة الأمريكية والكوميسا وغيرها .

٢- نوعية المصدرين ودفعهم لتطوير الإنتاج .

٣- تسهيل قواعد وإجراءات التصدير إلى جانب إنشاء شركات متخصصة للتصدير وكسر احتكار بعض الشركات الكبرى مما سيزيد المنافسة بين الشركات لتطوير الإنتاج وفتح أسواق جديدة وخلق المناخ التنافسى الحر .

٤- الدعوة للاستثمار فى التكنولوجيا الحديثة والعمل على نقلها من خلال الاتفاقات الدولية .

٥- **المواصفات القياسية:** تطويرها ومواكبة المعايير والمواصفات الدولية وهى حاليا فى مصر لا تتمشى مع كثير من دول العالم فى أساليب القياس ومدد الصلاحية وغيرها .

٦- خلق مناخ مشجع للاستثمار فى الصناعات الغذائية متوازن مع حماية المستهلك وعدم المغالاة فى العقوبات التى تطبق بأسلوب عشوائى لا يفرق بين المنتجين الجادين وبين

غيرهم من غير الملتزمين ولا تفرق بين أخطاء الصناعة المسموح بها وبين الغش المتعمد .

ثالثا: دور العلماء والبحث العلمى:

لقد تعمدت فى كلمتى أمام مؤتمركم هذا إلى التأكيد على ضرورة الاهتمام بدور العلماء والبحث العلمى فى هذه الفترة لتطوير وتحديث دور التصنيع الغذائى فى مصر واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى منظومة الإنتاج الغذائى المصرى . ويتمثل دور الجامعات فى:

١- ضرورة تطوير المناهج التعليمية والجامعية لتتمشى مع متطلبات سوق العمالة والتى أصبحت تتطلب مؤهلات ومحددات تتمشى مع طموحاتها العالية من خريجى الجامعات لتستطيع بهم تحقيق أهدافها الاقتصادية والإنتاجية والمنافسة بقوة سواء فى السوق المحلية أو العالمية .

٢- ضرورة مواكبة وزارة البحث العلمى للتكنولوجيا الحديثة وتبنى الدعوة إلى تطوير التكنولوجيا المصرية فى الجامعة لتخرج لنا أجيالا جديدة قادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وفاهمة لكل ما يجرى حولها من تطورات علمية سريعة .

٣- مراعاة اختيار التكنولوجيا التى تساعدنا على إنتاج سلع غذائية تتناسب مع متطلبات المواطن المصرى وتراعى فى المقام الأول قواعد الصحة العامة وصحة المواطن القادر على الإنتاج دون أن يتعارض هذا مع تعقيد الشروط لاستخدام التكنولوجيا الحديثة وعناصر الإنتاج العالمية بحجة خطورتها على صحة الإنسان المصرى .

٤- نوعية المستهلك وعدم تركه فريسة لحملات الغير متخصصين الذين يصدرون تصريحات عن خطورة بعض المواد والعناصر الداخلة فى الإنتاج الغذائى على الصحة العامة رغم أنها مستخدمة فى عدد كبير من بلاد العالم المتقدم ومستوردة من هذه البلاد دون أن يقوم العلماء بدورهم فى الرد على مثل هذه التصريحات والإشاعات القادرة على تدمير الإنتاج المصرى والإطاحة ببعض الصناعات .

وأننى فى النهاية أتمنى لمؤتمركم النجاح والتوفيق للوصول إلى توصيات علمية وواقعية يمكن تنفيذها من خلال القنوات المختلفة لما فيها صالح الصناعة والتصنيع الغذائى فى مصر وكذلك بالدرجة الأولى صحة المواطن المصرى الذى نعمل جميعا من أجل تقديم منتج غذائى صحى سليم يتناسب مع متطلباته فى الفترة الحالية والمقبلة إن شاء الله .

An Overview on the Future of Pharmaceutical Industry under the Influence of Overgrowing Application of Genetic Engineering and Biotechnology in Drug Production

Professor Youssef Hammouda

Faculty of Pharmacy - University of Alexandria

Abstract

Genetic engineering-based biotechnology has already established itself as a mainstay in pharmaceutical research and development and new products are entering the international market at escalated pace every day. A variety of biotechnology-based pharmaceuticals are already commercially available including human insulin, human growth hormone, colony stimulating factors, monoclonal antibodies, the interferons and many others. Worldwide sales of therapeutic products introduced by the biotechnology industry were 2000 million dollars in 1990 and increased tenfold, in six years, approaching 20 billion dollars in 1996. 1300 companies are competing for a share of the biopharmaceutical marketplace.

The driving force for investment in this area is the wide scope of application of these new biotechnology products. Their use covers, not only the treatment of all common infectious and organic diseases, but it extends to other diseases, one day, thought to be noncurable such as most diseases of genetic origin. Moreover, and apart from their safety, efficacy and selectivity, the prices of these products, extremely high at present, are expected to become competitive with the prices of synthetic analogues, once their patences get expired.

In 1996, the number of biotechnology products reached more than 280 products. The fastest growing category is that used in gene therapy followed by the group of vaccines. The largest group is that of

monoclonal antibodies. Of the most promising biotechnology products are the antitense drugs intended for the treatment of certain types of cancer, AIDS, and antiinflammatory diseases. Of equal importance are the recombinant soluble receptors for the treatment of asthma, common cold, multiple sclerosis, septic shock and rheumatoid arthritis.

Recently, a new technique has been introduced for the production of vaccines and therapeutic proteins using plant viruses as vectors, and known as "Chimaeric virus particle technology". It offers the advantages of simplicity, safety, high particle stability, high productivity and it is likely to be inexpensive. Moreover, it offers a wide range of vaccine administration routes; parenteral, nasal, oral, or even in the form of edible materials, *e.g.*, fruits or vegetable tissues.